او تصدقه اى تصدق المرأة الزوج فيسقط اللعان قوله وهو اى
النسب حق الولد قوله وبه يظهر عدم صحة قول صدر الشريعة فينتفى
نسب ولدها ان كان لها ولد لصدر الشريعة ههنا وجه معقول
وهو انه اذا اكذبت المرأة على ما ذكر وفى اللعان قول الزوج وحكمه
على تزوفها فى هذا التكذيب ينتفى نسب الولد ففى صدرة التصديق
ينبغى ان ينتفى بالطريق الاولى وانما كون النسب حق الولد فكما لا يفيد
فى صورة اللعان كذلك ينبغى ان لا يفيد ههنا ايضا قوله او صبية
او مجنونة قيل ذكر كون المرأة صغيرة او مجنونة فى الهداية والكافى
مكرر اولم يظهر لى وجه التكرار انتهى اقول وجهه ان ذكر الصغيرة والمجنونة
فى عبارة الشارح وليس فى عبارة المصنف يوجب ذكر الشارح تمثيلا فلا تكرار
وعبارته هكذا او ان كان هو من اهل الشهادة وهى امة او كافرة او
كتابية او محدودة فى قذف او كانت ممن لا يحد قاذفها فلا حد عليه
ثم قال بعد صحيفة فاذا قذف امرأة وهى صغيرة او مجنونة فلا لعان
بينهما او يؤول بما ذكرنا عبارة القدورى ايضا قوله فلا حد عليه وفى
النهاية انه يقدر للحاق الشين بها قوله فانه يحد علة لاختيار الغض
دون اللقن فى الخامة قوله العنبر بفتح العين المهملة ما يقال له بالفارسية
همبا غلط قوله وسقطت معطوف على قوله تستحلى اللقن قوله غرة اللحم
اى الاختيار قوله والحقه بامه اى يوفق القاضى بينهما ويقول قد الترمته
امه او اوجبته نسب الاب حتى لو لم يقل ذلك لا ينتفى النسب لانه ليس
من ضرورة التعريف قوله وشرطه اى يكون المقذوف الخ اى ان يكون المقذوف
حاصلا عند جريان اللعان بينهما قوله حتى لو علقت بكسر اللام
من القذف وهو بالفارسية بستن قوله حد لاقراره بوجوب
الحد عليه اى حد القذف فلا يرد ان المرأة اذا صدقت الزوج لا يحد فكيف

يحد

ولعنت على صدقها

يجد الرجل بتكذيب نفسه ثم انهم قالوا ان التصديق ليس باقرار قصدا فلا
يعتبر فى حق وجوب الحد ويعتبر فى درئه فتوجه عليهم ان التكذيب ايضا ليس
باقرار قصدا ينبغى ان لا يعتبر هو ايضا فى وجوب الحد قوله واعلم ان قيل اذا زنت
فحدت يمكن ان يقال قوله حدت ليس ببيان توقف سقوط اللعان عليه حتى
فى جانب الرجل بل لبيان بقاء المرأة بعد الزنا حية حتى يكون تكذيب الزوج
بها كذلك قال او زنت وكان موجب الزنا فيها الحد وهو الرجم فحينئذ للزوج
ان يتزوج بها قوله وروى عن الفقيه ابى الليث انه كان يقول زنت بالتشديد فيخفى
بعده فان الظاهر خلافه يقال ايضا وقذفت والاولى يلزم فوت مراعاة الاصل
فى كل من الجانبين فان صيانة الرجل كانت فى جهة القذف فتقررت بهذه الجناية
بقذف شخص آخر وصيانة المرأة كانت بالنسبة الى الزنا فتحققت بهذه ايضا الزنا
مع الغير قوله صحيح وبعده للجواب لقوله لنفى فانه بتقدير حرف الشرط اى لو نفى الخ
كما فى نفى اقل التوأمين ويجوز ان يكون امتناعا وخبرا قوله كذا لو تزوجها بعد ذلك
اى بعد الطلاق قوله لا يلحقه اى اللعان **باب العنين وغيره** قوله
او لا يصل الى امرأة واحدة بعينها اى لسحر او لعارض آخر وان كان يصل الى غيرها
من النساء قوله وهى ضربة الابل الخطرة يالى اللهملة والظاء المعجمة يا تجعل
لحفظ الابل والغنم عنده والفرق فى هذا فى الجب قوله او خصيا يعنى اذا لم ينشر
آلته فان انتشر بحيث يصل الى النساء فلا خيار لها قوله وقلت غرة يوم بعض
الناس والصحيح فيما اذا ثبت العنة يوم واحد قوله وفى رواية الحسن عن ابى
حنيفة هى اثنا عشر يوما سنة غير مستة وهو اخذ بالاحتياط اذ قد يكون موافقة
للعلاج فى الايام التى يقع التعاون فيها بين الشمسية والقمرية قوله وذكر
فى ثلث مائة وخمسة وستين يوما وربع يوم وفى الكافى الا الشمسية
فثلثمائة وخمسة وستون يوما وربع يوم وزاد نهاية وعشرين فرأى من
اليوم والقمرية ثلثمائة واربعة وخمسون يوما وما فى هذا الشرح يخالفه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)